المسكة المدينة

78

518/80

يتعليق بتأميسهم عمليهات استيراد الحبسنوب

تقدم به النائب المحترم الذكتور فتح الله ولع

ـ من فريق المعارضة الاتحاديـة ـ

اللجنة المختصة : لجنة الفلاحــــة

المعالمة العالمة المعالمة المتون النائخ المتوانين النائخ النائخ النائخ

14 . . . ________

تق*د* يــــــم : =-=-===

تتقدم المعارضة الاتحادية بمقترح قانون لتأميم عمليات استيراد الحبوب نظرا للاعتبارات الآتيــــة :

1 - لا يعقل ان تبقى شركات خاصة تحتكر عمليات استيراد الحبـــوب وهي مواد استراتيجية سواء بالنسبة للامن الفذائي للبلاد أو بالنسبة لاهمية الحبوب في التقاليد الفذائي ببلادنا خاصة في الاوساط الشعبية .

2 - كما لا يعقل ان تقوم شركات خاصة بمهمة استيراد الحبوب وهـــي مهمة ترد عليها ارباحا طائلة في حين يتعلق الامر بمواد حيوية يتدخل صندوق المقاصهة لتثبيت أسعارها وتكون قسطا مهما من استهلاك الطبقات الفقيرة .

3 ـ يمكن التساؤل عن جدوى وجود هذه الشركات الخاصة التي لا تقصوم الا بدور الوسيط بين المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني الذى يتكلف بتحديد شروط التسويق من جهة بين السوق العالمية ومن جهة أخرى في حين ان المشروع يسمح للمكتب بأن يتكلف مباشرة بعمليات الاستيراد كما يسمح ان يتكلف بعمليات التسويق (الفصل 3 من الظمير الشريف رقم 1.73.335 في ميان 1393 (24 شعبان 1393) بمثابها قانون يتعلق بتسويق الحبوب والقطانيسي .

4 -- ومن الضرورى التنبيه الى ان استيراد الحبوب تتحكم فيه خمس شركات أساسية تقتسم السوق بينها وتكون احتكارا في شكل كارتل فعلي وذلك على حساب مصالح المستهلك ومصلحة خزينة الدولة .

وتدل الاحصائيات ان المفرب أصبح مستوردا بنيويا حيث تتصاعد مشترياته من الحبوب سنة بعد سنة : فلقد استورد 16.973000 قنطار سنة 77/1978 وصلـــت تحملاتها الى 880 مليون درهم في حين استورد 14.140.000 قنطار سنة 78 / 1979 وصلت تحملاتها الى 811 مليون درهما .

مقترح قانون المعارضية الاتحاديسية

الفصـــل 1:

تؤمم اعتبارا لمقتضيات هذا القانون كل عمليات استيراد الحبــــوب من الخارج ويمنع على كل مؤسسة خاصة ان تقوم بهذا النشاط.

> الفصــــل 2 : =======

يمهد الى المكتب الوطنبي المهنب للحبوب والقطاني حق الانفراد باستيراد الحبوب وبكل العطيات المرتبطة بهذا النشاط.

الفصـــل 3:

اذا أعتبر المكتب الوطني للحبوب والقطانى ان بعض التجهيزات التي هي بيد المؤسسات الخاصة التي كانت تقوم سابقا بعطيات استيراد الحبوب فرورية لكي يقوم بمهامه ، تنقل هذه التجهيزات الى ملكية المكتب كمسسا تنقل كل الحقوق والواجبات المرتبطة بها .



78

المنافظية المنافظة ا

518/80

يتعلدق بتأميدهم عمليهات استيراد الحبدوب

تقدم به النائب المحترم الذكتور فتح الله ولعلــــو

_ من فريق المعارضة الاتحاديدة _

اللحنة المختصة ؛ لحنة الفلاحــــة

مسلحة الشوق النشريمية والقوانين وقم النسجيل التائج

المحالية العسامك

فسيم المنتشرق

. and the second of the second o مقترح قانون لتأميم عمليات استيراد الحبوب مقدم من النائب فتح الله ولعلوب المعارضة الاتحاد يــــــة ـ

=-=-=-=-=-=

تق*د یـــــــ*م : =-=-===

تتقدم المعارضة الاتحادية بمقترح قانون لتأميم عمليات استيراد الحبوب نظرا للاعتبارات الآتي___ة:

1 - لا يعقل ان تبقى شركات خاصة تحتكر عطيات استيراد الحبـــوب وهي مواد استراتيجية سوا بالنسبة للامن الفذائي للبلاد أو بالنسبة لاهمية الحبوب في التقاليد الفذائي ببلادنا خاصة في الاوساط الشعبية .

2 ـ كما لا يعقل ان تقوم شركات خاصة بمهمة استيراد الحبوب وهـــي مهمة ترد عليها ارباحا طائلة في حين يتعلق الامر بمواد حيوية يتدخل صندوق المقاصدة لتثبيت أسعارها وتكون قسطا مهما من استهلاك الطبقات الفقيرة .

3 ـ يمكن التساؤل عن جدوى وجود هذه الشركات الخاصة التي لا تقــوم الا بدور الوسيط بين المكتب الوطاني المهني للحبوب والقطاني الذى يتكلف بتحديد شروط التسويق من جهة بين السوق العالمية ومن جهة أخرى في حين ان المشروع يسمح للمكتب بأن يتكلف مباشرة بعمليات الاستيراد كما يسمح أن يتكلف بعمليات التسويق (الفصل 3 من الظهير الشريف رقم 1.73.335 بتاريخ 25 شعبان 1393 (24 شتنبر 1973) بمثابـــة قانون يتعلق بتسويق الحبوب والقطانـــي .

4 ـ ومن الضروري التنبيه الى ان استيراد الحبوب تتحكم فيه خمس شركات أساسية تقتسم السوق بينها وتكون احتكارا في شكل كارتل فعلي وذلك على حساب مصالح المستهلك ومصلحة خزينة الدولة .

وتدل الاحصائيات ان المفرب أصبح مستوردا بنيويا حيث تتصاعد مشترياته من الحبوب سنة بعد سنة : فلقد استورد 16.973000 قنطار سنة 1978/77 وصلــت رحملاتها الى 880 مليون درهم في حين استورد 14.140.000 قنطار سنة 78 / 1979 وصلت تحملاتها الى 811 مليون درهما .

•

مقترح قاندون المعارضية الاتحاديسية

الغصـــل 1 : -----

تؤمم اعتبارا لمقتضيات هذا القانون كل عمليات استيراد الحبـــــوب من الخارج ويمنع على كل مؤسسة خاصة ان تقوم بهذا النشاط.

> الفصـــل 2: =======

يعهد الى المكتب الوطنبي المهنب للحبوب والقطاني حق الانفراد باستيرد الحبوب وبكل العطيات المرتبطة بهذا النشاط.

الفصـــل 3:

اذا أعتبر المكتب الوطني للحبوب والقطانى ان بعض التجهيزات التي هيي بيد المؤسسات الخاصة التي كانت تقوم سابقا بعمليات استيراد الحبوب، ضرورية لكي يقوم بمهامه ، تنقل هذه التجهيزات الى ملكية المكتب كموسات تنقل كل الحقوق والواجبات المرتبطة بها .



78

المعالدة الم

518/80

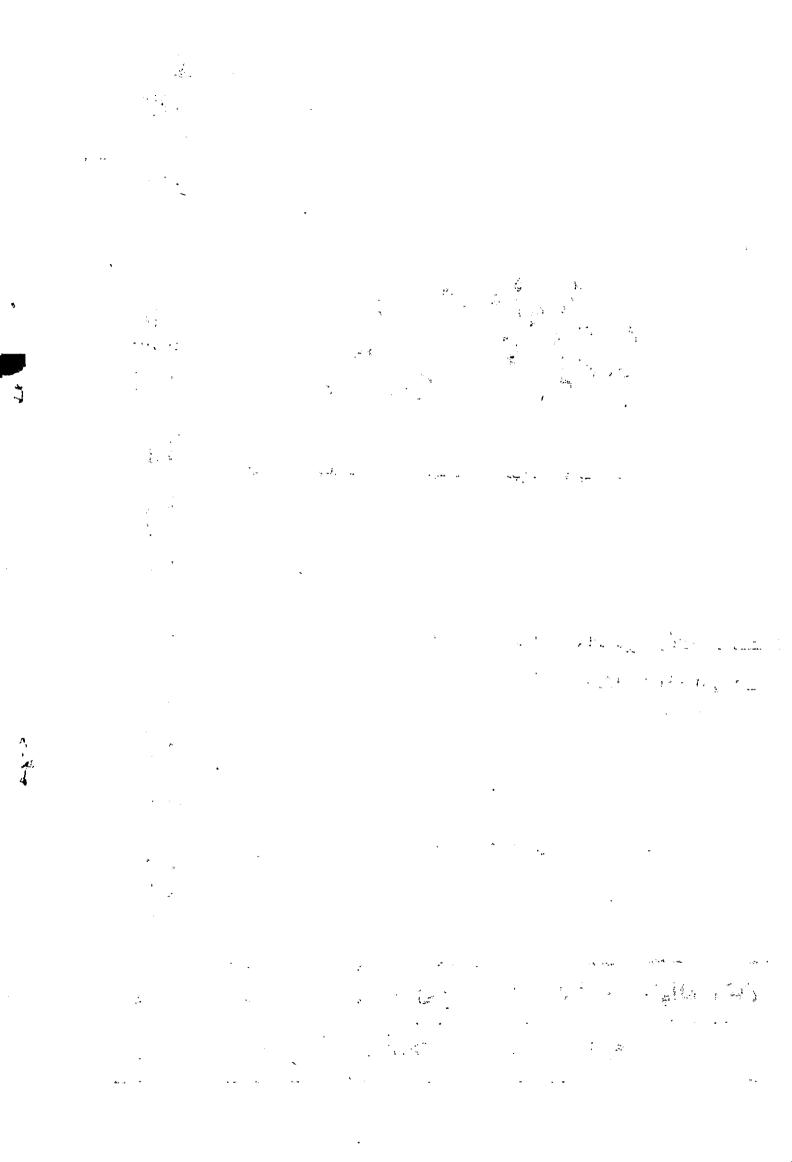
يتعلق بتأميسه عمليهات استيراد الحبوب

اللجنة المختصة : لجنة الفلاحـــة

مسلحة الشُّوْنِ النَّسْريعية والقوانين رقم النَّنجيل الثانيخ

المسالة المسالة

Bank with Bridge



مقترح قانون لتأميم عمليات استيراد الحبوب مقدم من النائب فتح الله ولعلوالمعارضة الاتحاديـــــة ـ

تقدیـــــم : =-=-=-=

تتقدم المعارضة الاتحادية بمقترح قانون لتأميم عمليات استيراد الحبوب نظرا للاعتبارات الآتيــــة :

1 - لا يعقل ان تبقى شركات خاصة تحتكر عمليات استيراد الحبـــوب وهي مواد استراتيجية سوا بالنسبة للامن الفذائي للبلاد أو بالنسبة لاهمية الحبوب في التقاليد الفذائي ببلادنا خاصة في الاوساط الشعبية .

2 - كما لا يحقل ان تقوم شركات خاصة بمهمة استيراد الحبوب وهـــي مهمة ترد عليها ارباحا طائلة في حين يتعلق الامر بمواد حيوية يتدخل صندوق المقاصة لتثبيت أسعارها وتكون قسطا مهما من استهلاك الطبقات الفقيرة .

3 ـ يمكن التساؤل عن جدوى وجود هذه الشركات الخاصة التي لا تقصوم الا بدور الوسيط بين المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني الذى يتكلف بتحديد شروط التسويق من جهة بين السوق العالمية ومن جهة أخرى في حين ان المشروع يسمح للمكتب بأن يتكلف مباشرة بعمليات الاستيراد كما يسمح ان يتكلف بعمليات التسويق (الفصل 3 من الظمير الشريف رقم 1073،73،1 بتاريخ 25 شعبان 1393 (24 شتنبر 1973) بمثابصة قانون يتعلق بتسويق الحبوب والقطانيسي .

4 - ومن المضروري التنبيه الى ان استيراد الحبوب تتحكم فيه خمس شركات أساسية تقتسم السوق بينها وتكون احتكارا في شكل كارتل فعلي وذلك على حساب مصالح المستهلك ومصلحة خزينة الدولة .

وتدل الاحصائيات ان المفرب أصبح مستوردا بنيويا حيث تتصاعد مشترياتـه من الحبوب سنة بعد سنة : فلقد استورد 16.973000 قنطار سنة 77/1978 وصلـــت تحملاتها الى 880 مليون درهم في حين استورد 14.140.000 قنطار سنة 78 / 1979 وصلت تحملاتها الى 811 مليون درهما .

الفصـــل 1: -----

تؤمم اعتبارا لمقتضيات هذا القانون كل عمليات استيراد الحبـــــوب من الخارج ويمنع على كل مؤسسة خاصة ان تقوم بهذا النشاط .

الفصـــل 2 :

يعهد الى المكتب الوطنبي المهنسى للحبوب والقطاني حق الانفراد باستيراد الحبوب وبكل العطيات المرتبطة بهذا النشاط.

الفصـــل 3:

اذا أعتبر المكتب الوطني للحبوب والقطانى ان بعض التجهيزات التي هي بيد المؤسسات الخاصة التي كانت تقوم سابقا بعمليات استيراد الحبوب وضرورية لكي يقوم بمهامه ، تنقل هذه التجهيزات الى ملكية المكتب كملسسا تنقل كل الحقوق والواجبات المرتبطة بها .

, · ı •



518/80

يتعلىق بتأميسهم عمليهات استيراد الحبسوب

تقدم به النائب المحترم الذكتور فتح الله ولعلــــو تقدم به النائب المحترم الذكتور فتح الله ولعلـــو ـــو ـــ من فريق المعارضة الاتحاديــة ــ

اللحنة المختصة : لحنة الفلاحـــة

مسلحة الشون النشريحية والقوانين وقم النستيل 13306 التعاريج 12 / 6/ 18

فنيهم المنتسخي

` services the service of the service . the state of the s Control of the second of the s •, -•

مقترح قانون لتأميم عمليات استيراد الحبوب مقدم من النائب فتح الله ولملو-الممارضة الاتحاد يسمسه -

تقدیـــــم : =======

تتقدم المعارضة الاتحادية بمقترح قانون لتأميم عمليات استيراد الحبوب نظرا للاعتبارات الآتي___ة:

1 ـ لا يعقل ان تبقى شركات خاصة تحتكر عمليات استيراد الحبوب وهي مواد استراتيجية سوا بالنسبة للامن الفذائي للبلاد أو بالنسبة لاهمية الحبوب في التقاليد الفذائي ببلادنا خاصة في الاوساط الشعبية .

2 - كما لا يعقل ان تقوم شركات خاصة بمهمة استيراد الحبوب وهـــي مهمة ترد عليها ارباحا طائلة في حين يتعلق الامر بمواد حيوية يتدخل صندوق المقاصدة لتثبيت أسعارها وتكون قسطا مهما من استهلاك الطبقات الفقيرة .

3 ـ يمكن التساؤل عن جدوى وجود هذه الشركات الخاصة التي لا تقدوم الا بدور الوسيط بين المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني الذى يتكلف بتحديد شروط التسويق من جهة بين السوق العالمية ومن جهة أخرى في حين ان المشروع يسمح للمكتب بأن يتكلف مباشرة بعمليات الاستيراد كما يسمح ان يتكلف بعمليات التسويق (الفصل 3 من الظمير الشريف رقم 335.73،1 بتاريخ 25 شعبان 1393 (24 شتبر 1973) بمثابدة قانون يتعلق بتسويق الحبوب والقطانيين .

4 ـ ومن الضروري التنبيه الى ان استيراد الحبوب تتجكم فيه خمس شركات أساسية تقتسم السوق بينها وتكون احتكارا في شكل كارتل فعلي وذلك على حساب مصالح المستهلك ومصلحة خزينة الدولة .

وتدل الاحصائيات ان المفرب أصبح مستوردا بنيويا حيث تتصاعد مشترياته من الحبوب سنة بعد سنة : فلقد استورد 16.973000 قنطار سنة 77/1978 وصلـــت تحملاتها الى 880 مليون درهم في حين استورد 14.140.000 قنطار سنة 78 / 1979 وصلت تحملاتها الى 811 مليون درهما .

مقترح قانون المعارضية الاتحاديوسية لتأميدم عمليسات استيسواد الحبسوب

الفصـــل 1: =======

تؤمم اعتبارا لمقتضيات هذا القانون كل عمليات استيراد الحبــــوب من الخارج ويمنع على كل مؤسسة خاصة ان تقوم بهذا النشاط.

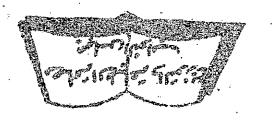
الفصـــل 2 : .

يعهد الى المكتب الوطنبي المهنب للحبوب والقطاني حق الانفراد باستيرد الحبوب وبكل العطيات المرتبطة بهذا النشاط.

الفصــــل 3 : =-=-===

اذا أعتبر المكتب الوطني للحبوب والقطانى ان بعض التجهيزات التي هي بيد المؤسسات الخاصة التي كانت تقوم سابقا بعمليات استيراد الحبوب ، ضرورية لكي يقوم بمهامه ، تنقل هذه التجهيزات الى ملكية المكتب كما تنقل كل الحقوق والواجبات المرتبطة بها .





المالان المالا

518/80

يتعلــق بتأميـــم عمليبات استيراد الحبـوب

تقدم به النائب المحترم الذكتور فتح الله ولعلــــو

اللَّجنة المختصة : لجنة الفلاحـــة

العان بدالسامة المسلحة المشون الشريعة والقوانين المسائخ السائخ السائخ

مقترح قانون لتأميم عمليات استيراد الحبوب مقدم من النائب فتح الله ولعلو المعارضة الاتحاديب

تق*د یـــــــ*م =--=-=-=-

تتقدم المعارضة الاتحادية بمقترح قانون لتأميم عمليات استيراد الحبوب نظرا للاعتبارات الآتيـــة :

1 - لا يعقل ان تبقى شركات خاصة تحتكر عمليات استيراد الحبيبوب وهي مواد استراتيجية سوا بالنسبة للامن الفذائي للبلاد أو بالنسبة لاهمية الحبوب في التقاليد الفذائي ببلادنا خاصة في الاوساط الشعبية .

2 - كما لا يحقل ان تقوم شركات خاصة بمهمة استيراد الحبوب وهميمين مهمة ترد عليها ارباحا طائلة في حين يتعلق الامر بمواد حيوية يتدخل صندوق المقاصدة لتثبيت أسعارها وتكون قسطا مهما من استهلاك الطبقات الفقيرة .

3 ـ يمكن التساؤل عن جدوى وجود هذه الشركات الخاصة التي لا تقدوم الا بدور الوسيط بين المكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني الذى يتكلف بتحديد شروط التسويق من جهة بين السوق العالمية ومن جهة أخرى في حين ان المشروع يسمح للمكتب بأن يتكلف مباشرة بعمليات الاستيراد كما يسمح ان يتكلف بعمليات التسويق (الفصل 3 من الظهير الشريف رقم 1073 بتاريخ 25 شعبان 1393 (24 شتنبر 1973) بمثابدة قانون يتعلق بتسويق الحبوب والقطانيين .

4 - ومن الضرورى التنبيه الى ان استيراد الحبوب تتحكم فيه خمس شركات أساسية تقتسم السوق بينها وتكون احتكارا في شكل كارتل فعلي وذلك على حساب مصالح المستهلك ومصلحة خزينة الدولة .

وتدل الاحصائيات ان المفرب أصبح مستوردا بنيويا حيث تتصاعد مشترياته من الحبوب سنة بعد سنة : فلقد استورد 16.973000 قنطار سنة 77/1978 وصلـــت تحملاتها الى 880 مليون درهم في حين استورد 14.140.000 قنطار سنة 78 / 1979 وصلت تحملاتها الى 811 مليون درهما .

to the first of the second of the second

en de la companya de la co

the state of the s

مقترح قانون المعارضية الاتحاديوت

الفصـــل 1:

تؤمم اعتبارا لمقتضيات هذا القانون كل عمليات استيراد الحبـــوب من الخارج ويمنع على كل مؤسسة خاصة ان تقوم بهذا النشاط .

الفصـــل 2:

يمهد الى المكتب الوطنبي المهنب للحبوب والقطائي حق الانفراد باستيراد الحبوب وبكل العطيات المرتبطة بهذا النشاط.

الفصـــل 3:

اذا أعتبر المكتب الوطني للحبوب والقطانى ان بعض التجهيزات التي هي بيد المؤسسات الخاصة التي كانت تقوم سابقا بعمليات استيراد الحبوب، ضرورية لكي يقوم بمهامه ، تنقل هذه التجهيزات الى ملكية المكتب كمال تنقل كل الحقوق والواجبات المرتبطة بها ،

Charles of the control of the contro .

